الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

المدة النيابية الثانية
الدورة البرلمانية الأولى 2019-2020

تقرير لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية

حول مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على اتفاقية تأسيس شراكة بين الجمهورية التونسية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية وملاحقها

عدد 2020/17

رئيسة اللجنة: السيدة سماح دمق

نائب الرئيس: السيد الحبيب بنسيدهم

مقرّر اللجنة: السيد زياد الهاشمي

المقرر المساعد: السيد محمد الصادق قحبيش

المقرّر المساعد: السيد السيّد الفرجاني

جوان 2020

السيد رئيس مجلس نواب الشعب ونائبيه،

السيد وزير الشؤون الخارجية،

السيدات والسادة أعضاء مجلس نواب الشعب،

تتشرف لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية بأن تعرض عليكم تقريرها حول مشروع القانون الأساسي عدد 2020/17 المتعلق بالموافقة على اتفاقية تأسيس شراكة بين الجمهورية التونسية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية وملاحقها.

التقديم :

استعدادا لانسحاب المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرنلدا الشمالية من الاتحاد الأوروبي ومن المنظومة القانونية المؤطرة لعلاقات الشراكة مع دول الجوار ومنها اتفاقية الشراكة بين الجمهورية التونسية والاتحاد الأوروبي، المبرمة ببروكسال بتاريخ 17 جويلية 1995 وبروتوكول تسوية النزاعات المبرم بتاريخ 9 ديسمبر 2009، أبرمت الدولة التونسية كغيرها من الدول "اتفاقية تأسيس شراكة مع المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية" بلندن وذلك بتاريخ 4 أكتوبر 2019.

وتأتي الاتفاقية المذكورة بهدف إيجاد إطار قانوني جديد ينظم علاقات الشراكة والتعاون الثنائي بين الدولة التونسية والمملكة المتحدة فيما يتعلق بالمبادلات التجارية بين البلدين، و بالتالي تفادي اللجوء إلى تطبيق القانون العام في حالة عدم وجود هذا الاتفاق الثنائي وما يمكن أن ينجر عن ذلك من آثار السلبية وذلك خاصة في علاقة بحماية الاستثمارات المصدرة نحو السوق الأوروبية.

من جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى أن الدولة التونسية قد حرصت عند ابرامها للاتفاقية موضوع الدرس على عدم تأثر مصالحها وعلاقاتها مع الاتحاد الأوروبي حيث تولت في هذ الخصوص التنسيق مع مصالح المفوضية الأوروبية.

وتجدر الإشارة إلى أنه في انتظار إتمام الانسحاب التام للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى، يتواصل خلال الفترة الانتقالية التي حددت مبدئيا إلى تاريخ 31 ديسمبر 2020 قابلة للتجديد بسنتين، تطبيق اتفاق الشراكة والاتحاد الأوروبي على المعاملات مع بريطانيا ويتعين تبعا لذلك على المملكة

الامتثال خلال هذه الفترة إلى السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي وعدم ابرام اتفاقيات للتبادل الحر أو أي اتفاقيات أخرى في مجالات الاختصاص الحصري للاتحاد وذلك قبل الحصول على ترخيص مسبق في الغرض.

وتوفر الاتفاقية المعروضة إطارا قانونيا جديدا يضمن تواصل الحفاظ على الشروط التفاضلية للشراكة مع الاتحاد الأوروبي التي تؤطّر العلاقات بين تونس والمملكة إلى تاريخ 31 ديسمبر2020.

I. أشغال اللجنة:

تعهدت لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية بالنظر في مشروع القانون الأساسي عدد 2020/17 المتعلق بالموافقة على اتفاقية تأسيس شراكة بين الجمهورية التونسية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية وملاحقها وعقدت في شأنه بتاريخ 10 جوان 2020 جلسة استمعت خلالها إلى ممثلي وزارة الشؤون الخارجية.

الاستماع إلى جهة المبادرة:

في مستهل مداخلتهم، أفاد ممثلو وزارة الشؤون الخارجية أن مسار انسحاب المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى التام من الاتحاد الأوروبي ومن المنظومة القانونية المؤطرة لعلاقات الشراكة مع دول الجوار استوجب القيام بعديد الإجراءات التي يشترطها قانون الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بخروج أحد أعضائه.

وفي هذا الصدد، أشاروا إلى أن مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على تأسيس شراكة بين الجمهورية التونسية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى موضوع الدرس يتنزل في هذا الإطار، حيث تولت بمناسبة استعدادها لمغادرة الاتحاد إبرام اتفاقيات ثنائية مع عدة دول تجمعها علاقات شراكة مع الاتحاد الأوروبي والتي من بينها تونس.

وفي هذا السياق، أكد ممثلو الوزارة حرص الدولة التونسية على الاستفادة من انسحاب بريطانيا من الاتحاد والعمل على تعزيز التعاون البريطاني التونسي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع الحرص على حماية المصالح الفضلى للدولة التونسية.

من جانب آخر، تعرّض ممثلو الوزارة إلى عمق العلاقات الثنائية التي تجمع الدولة التونسية والمملكة المتحدة والتي تعود إلى أواخر الخمسينات والتي تعززت إثر اندلاع الثورة التونسية حيث

أعربت المملكة المتحدة في عديد المناسبات عن دعمها لمسار الانتقال الديمقراطي. كما أعربت عن رغبتها في مزيد توطيد مختلف أوجه التعاون الثنائي بين البلدين لتشمل المجالات الأمنية والاقتصادية والثقافية والتربوية.

وفي ذات السياق، أوضح ممثلو الوزارة أن هذا التعاون قد تجسم من خلال توقيع الدولة التونسية لعديد الاتفاقيات مع الجانب البريطاني والتي من بينها البروتوكول الموقع بتاريخ 25 فيفري 2009 والمتعلق بإرساء منتدى الحوار السياسي والاقتصادي والثقافي التونسي البريطاني إلى جانب مذكرة التفاهم في المجال الأمني الموقعة خلال سنة 2015.

كما بينوا في سياق متصل أن انتخاب تونس لعضوية مجلس الأمن يعكس ما تحظى به من مكانة على الساحة الدولية وأكدوا من هذا المنطلق أهمية تطوير العلاقات مع المملكة المتحدة سيما وأنها عضو فعال في مجموعة 7 زايد 7.

من جهة أخرى، أفادوا أنه على الرغم من تداعيات العملية الإرهابية التي استهدفت عددا من السياح أغلبهم من الجنسية البريطانية خلال سنة 2015 وإعلان إفلاس شركة السياحية البريطانية "توماسكوك"، فإنه تم منذ سنة 2018 تسجيل عودة للسوق السياحية البريطانية والتراجع بالتالي عن اعتبار تونس وجهة سياحية غير منصوح بها.

هذا وأشاروا إلى تنوع مجالات التعاون مع المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى الذي شمل كذلك مجالي التربية والتعليم العالي مضيفين أن التعاون يهدف إلى تأهيل واصلاح المنظومة التعليمية ودعم حضور اللغة الإنجليزية في المناهج والبرامج التعليمية.

أما على المستوى الاقتصادي، أوضح ممثلو الوزارة أن الميزان التجاري مع المملكة المتحدة قد بلغ 129 بالمائة وزيادة في الصادرات 31 بالمائة خلال سنة 2019. كما شمل التعاون القطاع الصحي حيث تم خلال سنة 2016 إعلان جملة من الاستثمارات تتعلق ببناء مستشفيين في كل من ولاية قابس وباجة غير أنه لم يتم بعد إنجاز هذه الاستثمارات نتيجة عدة إشكاليات تتعلق بالتمويل وهي حاليا موضوع متابعة من قبل الوزارة وذلك بالتنسيق مع الوزارة المكلفة بالاستثمار والتعاون الدولي.

من جهة أخرى، أفاد ممثلو الوزارة أنه منذ إعلان المملكة المتحدة سنة 2017 مغادرتها للاتحاد الأوروبي، تم الشروع في المشاورات مع هذه الأخيرة حول الإطار القانوني الجديد المنظم للعلاقات بين البلدين حيث تم العمل على الحفاظ على الروابط بين الطرفين التي أنشئت بمقتضى الشراكة التي

تأسست بموجب اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وتونس كما أوضحوا أنه تم خلال المشاورات مع الجانب البريطاني السعي إلى الحفاظ على الشروط التفاضلية المتعلقة بالتجارة بين الطرفين التي نجمت عن هذه الاتفاقية. هذا وأشاروا إلى أنه تم أثناء التفاوض مع الجانب البريطاني العمل على تحديد ملامح هذه الشراكة ومجالاتها من خلال رؤية استشرافية

وفي نهاية مداخلتهم، بين ممثلو الوزارة أنه تم الحرص على ضمان حقوق التونسيين من أبناء الجالية التونسية المقيمة ببريطانيا.

مناقشة المشروع:

وفي تفاعلهم حول مجمل ما أفاد به ممثلو وزارة الشؤون الخارجية حول مشروع القانون الأساسي موضوع النظر، ثمن أعضاء اللجنة الحاضرون مساعي الوزارة الرامية إلى ضمان استمرارية العلاقات الثنائية مع بريطانيا ومزيد تعزيزها ودفع الاستثمار من خلال البحث عن أسواق جديدة في عدة مجالات لاسيما قطاعي الطاقة والفلاحة وذلك من خلال تصدير مادة زيت الزيتون وغيره من المنتوجات الفلاحية إلى السوق البريطانية.

وفي ذات السياق، دعا أحد الأعضاء إلى انفتاح الاقتصاد الوطني على أسواق جديدة ببلدان افريقيا وجنوب الصحراء.

من ناحية أخرى، دعا عضو آخر باللجنة إلى تسريع عرض مشروع القانون الأساسي على الجلسة العامة والمصادقة عليه في أقرب الآجال لما يكتسيه من أهمية بالغة في النهوض بالاقتصاد الوطني متسائلين عن استراتيجية الوزارة وبقية الوزارات المتداخلة لتطوير الشراكة مع كل من المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي في اتجاه جلب أكثر مصالح لتونس خاصة في ظل المنافسة الكبيرة مع دول الجوار.

كما اقترح في ذات الصدد برمجة جلسة استماع لجميع الأطراف المعنية قصد بلورة رؤية استراتيجية واضحة وناجعة للشراكة مع الجانب البريطاني مؤكدين على أهمية دور البرلمان لاسيما اللجنة المكلفة بالعلاقات الخارجية في رسم المشهد الدبلوماسي ووضع رؤية موحدة لتطوير السياسة الخارجية التونسية.

من جانب آخر، دعا عدد من الأعضاء إلى ضرورة مراجعة بعض الإجراءات التي ساهمت في عرقلة عدة مشاريع، مع الإشارة في هذا الخصوص إلى المشاريع المتعلقة بإحداث مستشفيين بولايتي باجة وقابس.

وفي ردودهم، أكد ممثلو الوزارة على أهمية تمتين العلاقات مع المملكة المتحدة وذلك بالنظر إلى المكانة الاقتصادية والسياسية التي تحتلها هذه الأخيرة على الصعيدين الدولي والإقليمي.

كما أفادوا أن الاتفاقية محل النظر كانت موضوع تشاور بين عديد الأطراف التي من بينها وزارات المالية والتجارة والفلاحة والاستثمار والتعاون الدولي مبينين أنه تم منذ سنة 2017 إحداث لجنة للغرض توصلت إثر عديد الجلسات إلى إعداد وضبط الصيغة النهائية وذلك في أواخر شهر ماي 2019.

كما أشاروا إلى أهمية وضع تصور للعلاقات الاقتصادية والتنموية مع بريطانيا وتنويع الشركاء مشيرين إلى أن أزمة كوفيد 19 التي تمرّ بها تونس قد أثبتت الحاجة الملحة إلى مراجعة سياساتها الخارجية مع التركيز على الدول الفاعلة اقتصاديا لما لذلك من أثر إيجابي على مساندة الاستثمار في تونس.

من جانب آخر، أكد ممثلو الوزارة أيضا حرصهم على تطوير قطاع الخدمات خاصة منها الخدمات المالية.

أمّا في خصوص دور البرلمان في وضع تصور للسياسة الخارجية، فقد أكد ممثلو الوزارة حرصهم على التشاور مع الوزارات القطاعية كل في اختصاصه قصد توحيد الرؤى والتصورات مرحبين باقتراح أعضاء اللجنة في خصوص تعزيز العمل المشترك بين الوزارة واللجنة بهدف ضمان نجاعة العمل الديبلوماسي.

من جهة أخرى، وفي إجابتهم عن عدم اختيار المنوال الانغلوسكسوني في علاقة بالسوق المالية، أوضح ممثلو الوزارة أن هذا الخيار تم اعتماده من قبل بورصة تونس ووزارة المالية.

II. قرار اللجنة:

أنهت لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية النظر في مشروع القانون الأساسي عدد 2020/17 المتعلق بالموافقة على اتفاقية تأسيس شراكة بين الجمهورية التونسية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية وملاحقه وقرّرت خلال جلستها المنعقدة بتاريخ 10 جوان 2020 المصادقة عليه بأغلبية أعضائها الحاضرين. كما صادقت على تقريرها بتاريخ 02 جويلية 2020 بأغلبية أعضائها الحاضرين وهي توصي الجلسة العامة بالمصادقة عليه.

رئيسة اللجنة	مقرّر مساعد
سماح دمق	محمد الصادق قحبيش